

# نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

## انخفاض النمو الممكن: الواقع الجديد

بقلم: باتريك بلاغريف، ودافيد فورسيري  
إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

٧ إبريل ٢٠١٥

دراسة الصندوق تشير إلى أنه قد يتعين على البلدان التكيف مع الواقع الجديد المتمثل في انخفاض النمو الممكن (الصورة: Gary Waters/Ikon (Images/Corbis

- تراجع نمو الناتج الممكن منذ الأزمة المالية العالمية
- يعكس هذا التراجع أثر شيخوخة السكان؛ وانخفاض نمو رأس المال والإنتاجية في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة
- يتعين اتخاذ الإجراءات على مستوى السياسات لإعطاء دفعة للإنتاجية ودعم نمو رأس المال وتحييد آثار شيخوخة السكان

يواجه العديد من الاقتصادات منذ بداية الأزمة المالية العالمية انخفاض معدلات النمو في طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة تحسين مستويات المعيشة في المستقبل، وفقا لما ورد في دراسة جديدة لصندوق النقد الدولي.

شهد نمو الناتج العالمي هبوطا حادا أثناء الأزمة المالية العالمية، ووفقا لدراسة جديدة نُشرت في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق، ويرجع جانب كبير من هذا التباطؤ إلى ما تعاني منه الاقتصادات من انخفاض "حدود السرعة". فالحد الأقصى لسرعة الاقتصاد - وهو ما يشار إليه بنمو الناتج الممكن - هو ما يقرر السرعة القصوى التي يمكن للاقتصاد زيادة إنتاجه من السلع والخدمات دون حدوث زيادة في معدلات التضخم.

وتفيد الأدلة الواردة في هذه الدراسة بأنه ما لم تتخذ الإجراءات على مستوى السياسات لتشجيع الابتكار ودعم الاستثمار في رأس المال الإنتاجي وتبديد الزخم السلبي الناتج عن شيخوخة السكان، فسوف يتعين على هذه البلدان التكيف مع الواقع الجديد المتمثل في انخفاض حدود السرعة.

## الناتج الممكن: رصد الإنجازات

يقيس الناتج الممكن مستوى الطاقة الإنتاجية للبلد مع استقرار معدل التضخم، ويعتمد على توافر اثنين من عوامل الإنتاج - هما العمالة ومدخلات رأس المال - وكيفية استخدامها بكفاءة. ولكي ينمو الناتج الممكن ينبغي أن ينمو المعروض من هذين العاملين أو زيادة إنتاجيتهما.

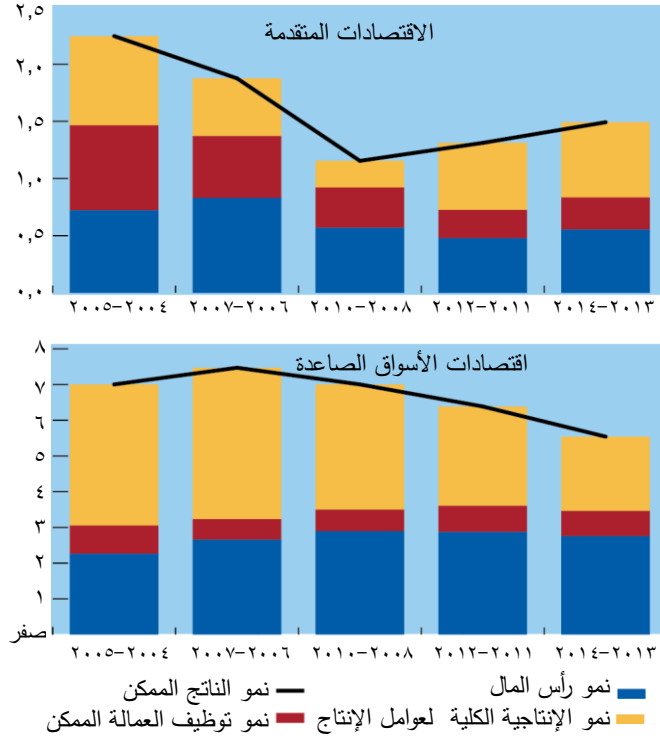
وخلال السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية شهد العديد من الاقتصادات تباطؤ وتيرة التوسع في واحد أو أكثر من أهم مكونات نمو الناتج الممكن (انظر الرسم البياني ١). فلا يزال انخفاض الناتج الممكن في الاقتصادات المتقدمة مدفوعا بدرجة متساوية تقريبا بتباطؤ تراكم رأس المال ونمو العمالة - مما يرجع في المقام الأول للعوامل الديمغرافية المعاكسة. ويعزى جانب كبير من هذا التراجع في اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى تباطؤ نمو الإنتاجية.

الرسم البياني ١

### انخفاض النمو الممكن في أعقاب الأزمة المالية العالمية

في الاقتصادات المتقدمة، يعزى تراجع النمو الممكن أثناء الأزمة المالية العالمية أساسا إلى آثار الأزمة على نمو رأس المال وانخفاض نمو توظيف العمالة الممكن المصاحب لشيخوخة السكان. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يمكن تفسير انخفاض النمو الممكن أثناء الأزمة المالية العالمية في الأساس بانخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

(%)



### المرحلة المقبلة: ما المتوقع؟

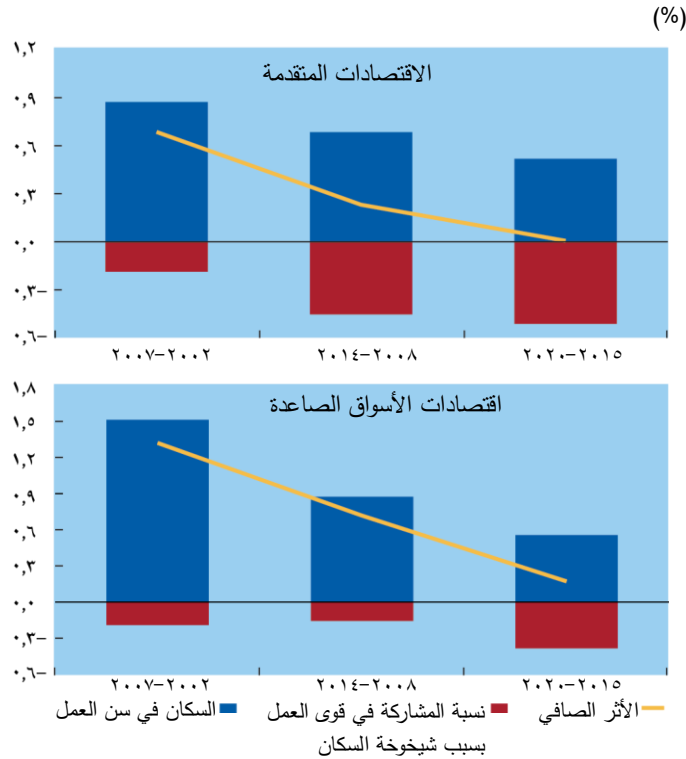
مع تحسن الظروف الاقتصادية وتعافي النشاط من المفترض أن ينتعش نمو الاستثمار، فيعزز التعافي التدريجي لنمو رأس المال الإنتاجية في كثير من الاقتصادات المتقدمة. غير أن التوقعات المستقبلية أكثر قتامة بالنسبة لقوى العمل. فالعوامل

الديمغرافية، حسبما يتضح من الرسم البياني ٢، يرجح أن تكبح النمو في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة مع زيادة شيخوخة السكان وتقاعد العاملين.

الرسم البياني ٢

### أثر العوامل الديمغرافية على نمو توظيف العمالة

من المتوقع أن يتراجع نمو توظيف العمالة الممكن بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء مقارنة بمعدلات ما قبل الأزمة. ويرجع ذلك للعوامل الديمغرافية التي تؤثر سلبا على نمو أعداد السكان في سن العمل واتجاه معدلات المشاركة في قوى العمل.



ومن غير المتوقع أن يتعافي نمو الإنتاجية في ظل السياسات الراهنة. ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كان التقدم التكنولوجي وارتفاع مستويات التحصيل الدراسي وراء إتاحة الفرصة لهذه الاقتصادات لتضييق الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة. ورغم إمكان تحقيق مزيد من النمو القوي بإحراز تحسن إضافي في هذين المجالين، فمن غير المرجح أن تكون محصلات التعليم والابتكار بالحجم الكبير الذي كانت عليه في البداية، عندما كانت هذه الاقتصادات أبعد من الحد الذي وصل إليه التطور التكنولوجي. وهذا يعني ضعف نمو الإنتاجية في هذه الاقتصادات في المستقبل.

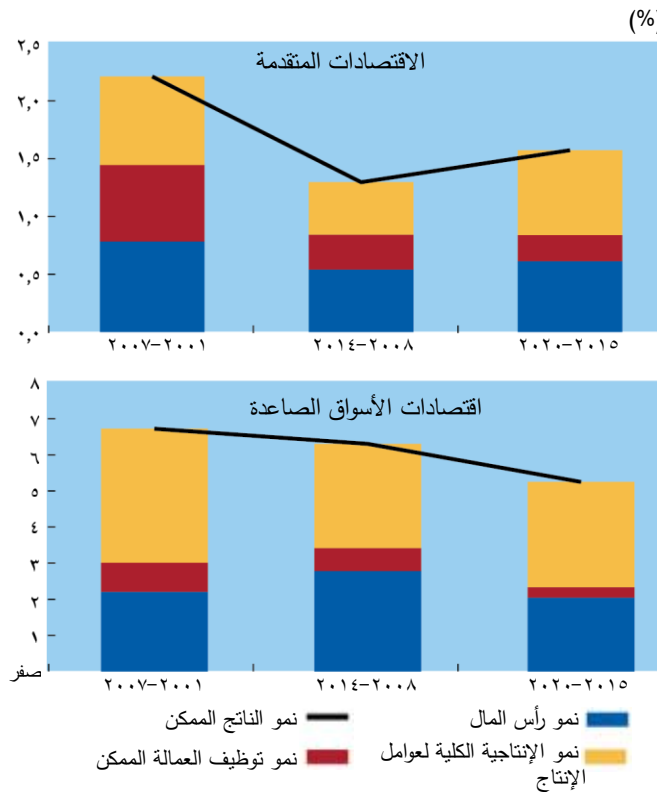
أما الاقتصادات المتقدمة فمن المفترض أن تشهد نمواً في الإنتاجية خلال السنوات المقبلة بمعدلات قريبة من المعدلات المسجلة مؤخراً. ومع ذلك، فمن غير المرجح استعادة وتيرة التوسع السريعة المشاهدة في أواخر التسعينات وأوائل الألفينات - بدعم من الطفرة الاستثنائية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخلاصة القول إن هذه السيناريوهات تعني أنه من المرجح بقاء النمو الممكن في الاقتصادات المتقدمة دون معدلات ما قبل الأزمة، بينما يتوقع أن ينخفض أكثر في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط (الرسم البياني ٣).

الرسم البياني ٣

### تطور نمو الناتج الممكن ومكوناته

في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يحقق نمو الناتج الممكن ارتفاعاً طفيفاً فحسب عن معدلاته الراهنة مع بدء بعض العوامل المتعلقة بالأزمة في الثلاثي، لكنه يظل دون معدلات ما قبل الأزمة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يتوقع انخفاض نمو الناتج الممكن بدرجة أكبر نتيجة انخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ونمو توظيف العمالة الممكن.



ومؤدى هذه النتائج أنه من المحتمل تحسن مستويات المعيشة بوتيرة أبطأ في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، ستزداد صعوبة الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة مع التباطؤ المنتظر في نمو القاعدة الضريبية.

## الإجراءات على مستوى السياسات لزيادة حدود السرعة

لا يزال هناك مجال للتفاوض، فالمسار المستقبلي للنتائج الممكن ليس بالقدر الذي لا راد له. غير أنه يتعين العمل. ولزيادة حدود السرعة الاقتصادية، يتعين أن تعمل السياسات على تشجيع الابتكار ودعم الاستثمار في رأس المال الإنتاجي وتبديد الزخم السلبي الناجم عن شيخوخة السكان. ورغم اختلاف مزيج السياسات السليم باختلاف البلدان، فهناك بعض الصفات التي يمكن إعدادها:

- يمكن تشجيع الابتكار وتعزيز الإنتاجية بزيادة دعم البحوث والتطوير - وهو ما يمكن تحقيقه بتقوية نظم براءات الاختراع واعتماد دعم وحوافز ضريبية مصممة بدقة في الاقتصادات التي تطبق مستويات منخفضة منها
- ويمكن زيادة إنتاجية العمالة بتحسين جودة التعليم وزيادة التحصيل الدراسي في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي
- ويمكن إزالة الاختناقات التي تعرقل الإنتاجية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة عن طريق زيادة الإنفاق على البنية التحتية
- وهناك مجال لتحسين مناخ الأعمال ودعم كفاءة أسواق المنتجات في بعض البلدان
- وينبغي تشجيع مشاركة القوى العاملة، لا سيما بين العمالة النسائية في بعض البلدان والعمالة من كبار السن في بلدان أخرى - وسوف يستدعي ذلك وضع سياسات للضرائب والإنفاق جيدة التصميم في بعض الاقتصادات
- ولا يزال دعم الطلب من خلال السياسة النقدية، وسياسة المالية العامة إن أمكن، عاملاً ضرورياً في عدة اقتصادات لإعطاء دفعة للاستثمار ونمو رأس المال.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[دراسة حول الاستثمار الخاص](#)

[البنية التحتية العامة](#)